مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية

(سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد "الإسرائيلي")

ورقة رقم (2)

"صناعة الأعلاف"

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor

نيسان 2019

تقديم

بشكل رئيسي تسعى الدول لتحقيق نوع من الاستقرار السياسي والاقتصادي، كأساس لضمان القدرة على التخطيط الاستراتيجي لمستقبل البلد، الذي يتضمن مراكمة الإنجازات، في سبيل تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي لما بينهما من ترابط، الذي سينعكس في مستوى رفاهية وتطور مستدام مبني على الذات وغير مرتهن للخارج نسبياً، لتحقيق هذا الهدف اقتصادياً، لا بد من الاعتماد على القطاعات الانتاجية الأساسية التي تتمتع بهذه الميزة، والتي لا تعتبر عرضة للتقلبات السريعة، والتي اعتمدتها شتى الدول المتقدمة كأساس لتطورها، المتمثلة في قطاعي الصناعة والزراعة.

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية وعصب التطور، لما له من دور هام في إرساء الأساس المادي للتقدم، ولما له من قدرة على إحداث النمو المطلوب والاستقرار في شتى المجالات، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على حد سواء، حيث يتميز قطاع الصناعة بأن له آثار متشعبة، تنعكس في تحريك العديد من القطاعات الأخرى، كما أنه يتضمن القدر الأكبر من القيمة المضافة التي تتكون عبر مراحل توفير السلع للاستخدام الوسيط والنهائي. لذلك لا بد من الاهتمام بهذا القطاع وتنميته وتطويره، لينعكس في النمو الاقتصـــادي المســـتدام، بخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الاعتماد على التصنيع المحلي، وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، وبالتالي تخفيض عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وزيادة التنوع الاقتصادي، الضروري لتحسين التحول الاجتماعي والتقني والصناعي.

لمزيد من الوضـــوح حول هذا القطاع نعرفه على النحو التالي: "التصـــنيع هو عملية من عمليات التنمية الاقتصـــادية تتم بمقتضـــاها تعبئة جزء متزايد من الموارد القومية لإقامة هيكل اقتصـــادي محلي متنوع ومتطور تقنياً ومتميز بقطاع تحويلي ديناميكي يمتلك وينتج أدوات إنتاج وســـلعاً اســـتهلاكية وقادر على تحقيق معدل عال من النمو الاقتصـــادي وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي" حسب تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في اجتماعها الثالث عام 1963.

ضمن ورقة السياسات هذه سنتطرق إلى نشاط الصناعة الفلسطينية بوصف عام مستخدمين أحدث الاحصائيات المتوفرة لأهم المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وستكون صناعة الأعلاف في الأراضـــي الفلســـطينية كدراســـة حالة عملية للتعبير عن وضـــع هذا القطاع، وما يتضـــمنه من فرص يمكن العمل عليها كأحد أدوات وأسس تطوير قطاع الصناعة الفلسطيني.

الواقع الفلسطيني

فلســـطينياً؛ يعاني الاقتصـــاد من مجموعة من الإشـــكاليات الاقتصـــادية الهامة، نســـب بطالة مرتفعة بلغت 30.8% في الأراضـــي الفلســـطينية، بواقع 17.6% في الضـــفة، و52% في غزة، وذلك حســـب بيانات القوى العاملة الصـــادرة عن الإحصـــاء الفلســـطيني للعام 2018، وتنامي العجز في الميزان التجاري باســـتمرار حيث بلغ في العام 2017 حوالي 7.5 مليار دولار، كما يعاني الاقتصـــاد الفلســـطيني من ضـــعف في الاســـتثمار، واعتماد كبير على الواردات، وضـــعف في الصادرات، كما هو واضح في الشكل أدناه.

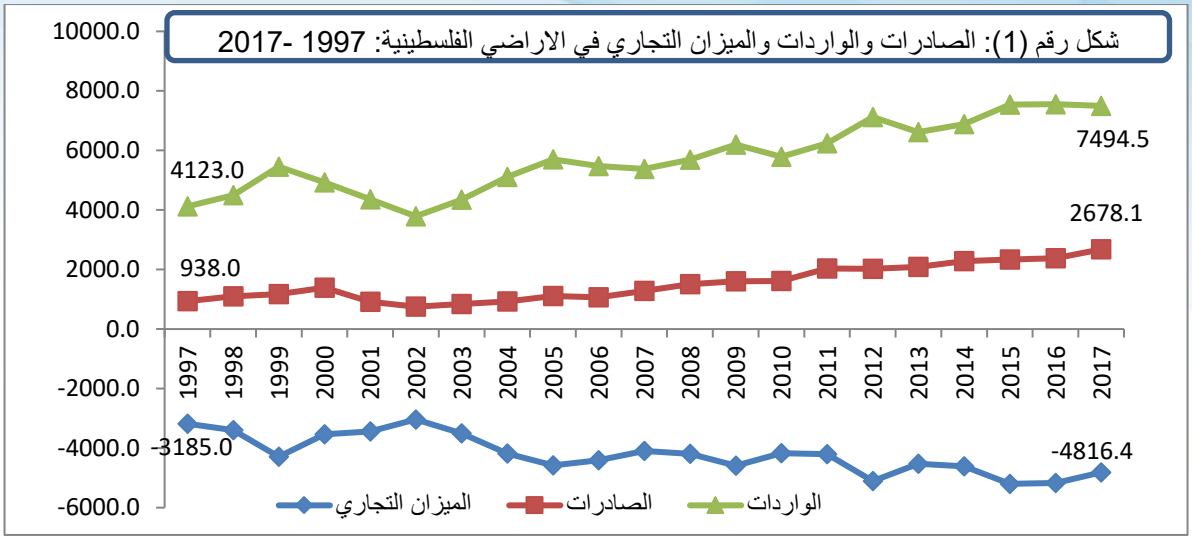

هذا يترافق مع ارتفاع في نسبة الفقر التي بلغت 29.2% للعام 2017، وهي أعلى منها في العام 2011 بحوالي 13%، كذلك يعاني الاقتصاد الفلسطيني من معدل أجور متدني، حيث أن معدل الأجور الحقيقي للعاملين في الأراضي الفلسطينية في العام 2017 أقل مما كان عليه في العام 1997 (أنظر/ي الشكل أدناه)

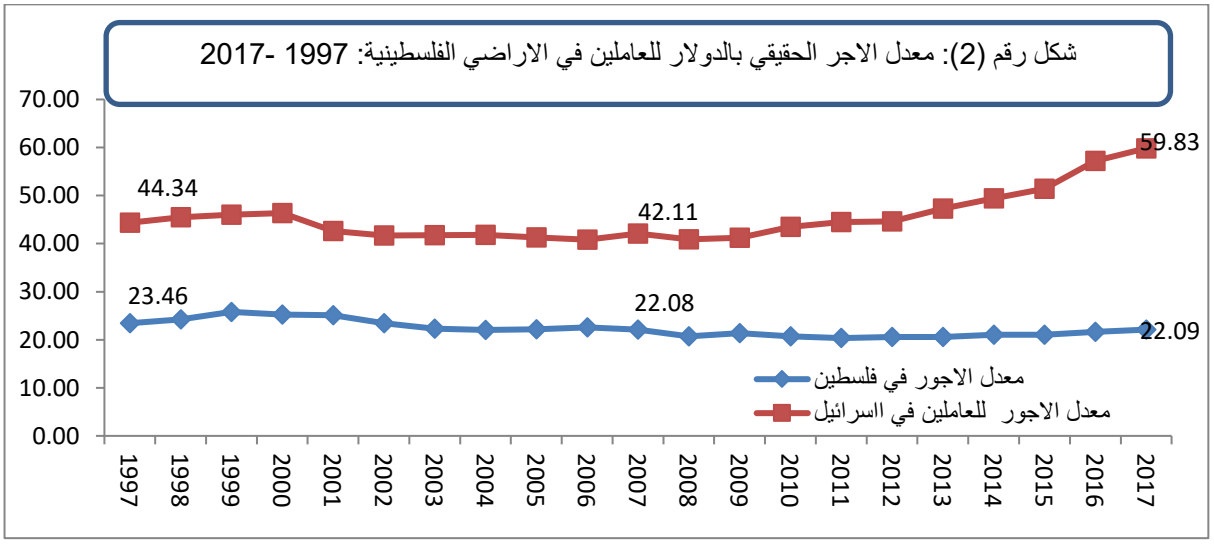

كما يعاني الاقتصاد الفلسطيني من ارتفاع مساهمة القطاعات غير الانتاجية ضمن الناتج المحلي الإجمالي، التي بلغت نسبتها حوالي 65%، مقارنة مع تدني نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية، حيث بلغت مساهمة قطاع الصناعة حوالي 13.2%، وهي شبه مستقرة عند هذا المستوى لعدة سنوات، فيما تتدنى مساهمة قطاع الزراعة لتصل حوالي 3% فقط، وهي في تراجع مستمر، حسب بيانات الحسابات القومية الصادرة عن جهاز الاحصاء الفلسطيني لعام 2018.

هذه العوامل ليست بمعزل عن التأثير البنيوي للاحتلال الصهيوني، المتمثل في السيطرة والإلحاق والتبعية، خاصة لقطاع الصناعة الفلسطيني وتدمير القطاع الزراعي، لضمان نوع من السيطرة والتبعية الدائمة، وخلق حالة من عدم القدرة على الانفكاك سواء الاقتصادي أو السياسي، فمنذ العام 1967 وحتى الآن أصبح الاقتصاد الفلسطيني ملحقاً بالاقتصاد

"الإسرائيلي" وبات تطوره أسيراً لعلاقة قسرية وغير متوازنة، تقوم على أساس تحويل الضفة والقطاع إلى سوق استهلاكي للمنتجات والخدمات الإسرائيلية، ومصدراً للأيدي العاملة الرخيصة، وأدت هذه السياسة إلى خلق تشوهات بنيوية متأصلة في الاقتصاد، واستمرت القيود الإسرائيلية الخانقة للاقتصاد الفلسطيني بعد ما يسمى بعملية السلام المزعومة المتمثلة باتفاقية أوسلو عام 1993، فتضاعفت الأعباء الاقتصادية، ولتثبت تلك التداعيات عدم صحة الرهان على العوامل الخارجية (المساعدات الدولية والعامل الإسرائيلي)، ولتظهر مدى الحاجة الفلسطينية لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

إن ضعف الاستهداف الفلسطيني لتطوير هذه القطاعات بسياسات وأدوات اكثر فاعلية، وارتهان التطوير بيد القطاع الخاص وحده، الذي غالباً ما يسعى للاستثمار في القطاعات الأكثر ربحية وسريعة المردود، لن يفضي إلى تنمية حقيقية تخدم في بناء أسس يمكن الاستناد إليها في بناء اقتصاد مستقل ومقاوم، وغير مرتهن ويسعى للفكاك من جزئية تحكم وهيمنة الاقتصاد الصهيوني، بل على العكس سيرتهن بشكل أكبر بمزيد من التبعية عن طريق التعاقد من الباطن أو تشابك المصالح بين رأس المال الفلسطيني الضعيف ورأس المال الصهيوني المهيمن، هذا ما اثبتته تجربة ما بعد أوسلو اقتصادياً، وما ثبت عكسه ولو جزئياً ما قبل هذه الاتفاقية وتحديداً بمحاربة المنتجات الإسرائيلية إبان الانتفاضة الأولى في العام 1987.

صناعة الأعلاف الفلسطينية

تعتبر صناعة الأعلاف منتج وسيط ذات تأثير على العديد من الانشطة الصناعية والزراعية، فمن جهة يعتبر العامل الرئيسي المحدد والمؤثر بشكل مباشر في مدى ربحية إنتاج الثروة الحيوانية، ويدخل بشكل مباشر في تحديد أسعار المنتجات الحيوانية للمستهلك الفلسطيني، ويساهم في تذليل العقبات وتوسيع الاستثمار في الصناعة التي يتم الاعتماد فيها بشكل كبير على المنتجات الحيوانية، مثل المواد الغذائية التي تعتمد على الحليب واللحوم والبيض، إلى صناعة الأحذية والملبوسات والأسمدة وغيرها، أضف الى ذلك تأثيرها المباشر على الاستيراد من الأعلاف الحيوانية، والتأثير في البطالة ومستويات الأسعار إيجاباً، فبدلاً من البحث في حلول تتمثل بالاستيراد من الحيوانات الحية لخفض أسعار اللحوم، والتي لم تجدي نفعاً، كان الأجدر التأثير في أسعار مدخلات الإنتاج من الأعلاف وتنمية الصناعة المحلية، حيث أن استيراد المواد الخام غير المصنعة والتي تمثل مدخلات إنتاج الأعلاف، لا تحتاج إلى الكثير من القيمة المضافة لإنتاجها، وهي أقل تكلفة من استيراد المواد المصنعة التي تتضمن قيمة مضافة عالية تجعل من تكلفة الإنتاج الحيواني أكثر كلفة وغير مجدية وغير منافسة مع المنتج الصهيوني البديل والمدعوم. هذا الإجراء سينعكس في زيادة النشاط الاقتصادي في هذا المجال، وتوسع في تشغيل الأيدي العاملة، وجذب للاستثمار، وتوسع في الإنتاج الحيواني، إضافة إلى توسع في العديد من الصناعات والأنشطة المعتمدة على مخرجات هذا النشاط كسلعة وسيطة تدخل في عمليات الإنتاج الصناعي المختلفة.

أهم المعطيات حول نشاط صناعة الأعلاف

- بلغ اجمالي عدد العاملين في هذا النشاط حوالي 300 عامل حسب بيانات تعداد المنشآت الفلسطيني للعام 2017، فيما كان حجم الإنتاج المحلي من الأعلاف في فلسطين حوالي 89 مليون دولار أمريكي، حسب بيانات سلسلة المسوح الاقتصادية 2017، وكان اجمالي الواردات المرصودة من الأعلاف المصنعة فقط حوالي 188 مليون دولار امريكي حسب بيانات التجارة الخارجية للعام 2017.
- إذا ما تم اعتبار أن حجم المطلوب للسوق المحلي حوالي 277 مليون دولار أمريكي، تمثل اجمالي الواردات بالإضافة إلى اجمالي الإنتاج المحلي من الأعلاف المصنعة فقط، فهناك فجوة كبيرة بين الكمية المطلوبة والكميات التي تتوفر من خلال الانتاج المحلي، والتي تقدر بحوالي 188 مليون دولار، أي أكثر من ضعفي الإنتاج المحلي.
- المصدر الاساسي للاستيراد من الأعلاف الجاهزة (المصنعة)، الاحتلال المتمثل بالكيان الصهيوني، وأسعارها أعلى من المحلي بحوالي 200 شيقل بالمتوسط للطن حسب المعطيات الميدانية لمصانع الأعلاف المحلية وتجار الأعلاف في الضفة الغربية.
- كما أن الاحتلال يتحكم في الكميات الموردة إلى الضفة وبالتالي التحكم في الأسعار، وهذا التحكم ناتج عن سيطرة الاحتلال وامتلاكه لميناء حيفا وميناء اشدود ذوي الطاقة التفريغية الكبرى التي تصل إلى 10 الاف طن / يوم.
- المواد الخام مدخلات الانتاج تستورد من الخارج مباشرة، أو عبر وسيط من الكيان الصهيوني، وهي في المعظم أوروبية المصدر (شعير، وذرة، وقمح، وصويا، وعباد الشمس، وفيتامينات، وأملاح معدنية، وبعض المواد الاخرى التي تستخدم كإضافات علفية وهي في الأسواق الاسرائيلية اسعارها عالية مقارنة مع الأسواق الأخرى العالمية)، وذلك حسب المعطيات الميدانية لبعض مصانع الأعلاف المحلية في الضفة الغربية.

أهم الإشكاليات التي تواجهها صناعة الأعلاف

حسب مراجعة ميدانية لبعض مصانع الأعلاف في الضفة الغربية كانت أهم الاشكاليات التي تعترض هذا النشاط الصناعي على النحو التالي:

- تمنع "إسرائيل" وجود وكلاء أو وسطاء فلسطينيين للحبوب والمواد الاضافية على الموانيء المسيطر عليها من قبل الاحتلال واتاحة ذلك للوكلاء الاسرائيليين، وهذا يؤدي الى التحكم في الاسعار وفي الكميات الموردة أيضاً.
- الاحتلال يسهل اجراءات توريد المواد الخام للمصانع الاسرائيلية وبالتالي عدم قدرة المصانع الفلسطينية على المنافسة في الاسعار والجودة.
- جدار الفصل العنصري والمعابر تساهم في صعوبة وصول المواد الخام إلى الاراضي الفلسطينية وبالتالي رفع تكلفة عمليات النقل إلى المصانع الفلسطينية وهذه التكلفة تضاف على المنتج وبالتالي ارتفاع أسعار الأعلاف.
- يتوفر في الضفة العديد من الوكلاء الفلسطينيين لمصانع الأعلاف الإسرائيلية، ويتمتع هؤلاء التجار والوكلاء بالسيولة النقدية العالية التي تمكنهم من توزيع الأعلاف وبيعها بالأجل، وهذا مغري للكثير من المزراعين بسبب عدم تمكن مئات

المزراعين من مربي الثروة الحيوانية الاستمرار في دفع أثمان الأعلاف بشكل نقدي مما يرهن المزارع إلى السعر العالي للبيع الآجل (البيع بالدين) مقارنة للبيع بالنقد، وفي حال توفر النقد لدى المزارع فأنه يعمل على شراء الأعلاف مباشرة من الوكيل الاسرائيلي والحصول على أسعار مناسبة اقل من سعر السوق وذلك بسبب عدم توفر الضرائب على هذه الأعلاف (بدون فاتورة ضريبية)، ومما يسهل ذلك ضعف رقابة السلطة على المعابر وتوزعها في كافة مداخل الضفة الغربية.

- ضعف السيولة النقدية لدى مربي الثروة الحيوانية أثر بشكل كبير على القدرة التسويقة لمصانع الأعلاف الفلسطينية، بالإضافة إلى تعثر تحصيل الديون مما استدعى بعض الشركات والمصانع المحلية الدخول في مواجهات قضائية مع المزراعين لتحصيل الديون وتوجه هذه الفئة من المزارعين إلى شراء الأعلاف من الوكلاء للمصانع الاسرائيلية.
- عدم توفر الأراضي الشاسعة التي من الممكن أن تكون مصدراً لزراعة مدخلات انتاج الأعلاف من القمح والشعير والذرة وغيرها.
- تكاليف الاستيراد للمواد الخام مرتفعة، حيث أن طريقة الاستيراد تتم بالحجز المسبق بالأطنان المطلوبة من مدخلات الانتاج وهذا يعتمد على القدرة والسيولة النقدية، وكذلك الطاقة التخزينية وكلاهما محدود.
- بسبب ضعف الإمكانيات والطاقة التخزينية، عند انتهاء المخزون وتأخر الاستيراد المباشرة تضطر المصانع للشراء من الجانب الاسرائيلي بأسعار أعلى تتراوح بين 40 إلى 100 دولار للطن الواحد حسب نوع وطبيعة المواد المطلوبة ومستويات الاسعار في تلك اللحظة.
- سعر الكهرباء حسب الافادة هي 55 اغورة/ كيلو وط (هناك ارتفاع في الفاتورة الشهرية للكهرباء التي تقدر بحوالي 50 إلى 70 ألف شيقل) للمصنع متوسط الحجم:
  - ولكن صيفاً التعرفة سعرها الصباحي من الثامنة حتى الرابعة أعلى من باقي الساعات.
  - وشتاءً تنعكس التعرفة ليلاً تكون أعلى منها في ساعات النهار.
- المصانع في الغالب تعمل بوردية واحدة صباحية وبجزء من طاقتها الانتاجية (70 إلى 80 طن يومي) وهناك طلب أعلى من الكميات التي يتم العمل بها.
- تنتج المصانع ما يشكل من 40 – 45% فقط من طاقتها الانتاجية (أي ان لديها القدرة على العمل وانتاج كميات أكبر دون الحاجة الى توسعة المصانع الحالية).
- لا يستطيع العديد من المصانع العمل بوردية ثانية بسبب امتداد السكن إلى منطقة وجود تلك المصانع، وشكوى السكان من الضوضاء وبالتالي فرض على بعض المصانع عدم العمل بعد السابعة مساءً.
- من متطلبات الاستيراد بكميات كبيرة للاستفادة من الاسعار المنخفضة توفر صوامع للتخزين لفترات أكبر وبكميات أكبر وهي غير متوفرة.
- الضرائب على المصانع هي ضرائب عادية أسوة بباقي المجالات، وهذا بحاجة لتغيير سريع.

النتائج والتوصيات

- أن يتم انشاء صوامع بطاقة تخزينية كبيرة، وهذا من الممكن أن يكون نشاط حكومي مركزي أو مشترك مع قطاع خاص ومؤسسات أهلية زراعية، بحيث يمكن من الشراء بكميات كبيرة طويلة الأجل من دول المصدر بأسعار وتكاليف أقل، شريطة أن يكون الهدف لدعم هذا المنتج وليس لتحقيق ايرادات مباشرة من هذه العملية، الذي سينعكس على الثروة الحيوانية بالكامل وسينعكس على المستهلك وبعض الصناعات مثل المواد الغذائية والألبان والبيض والجلود والأحذية والملابس وغيرها.
- كما أن الأثر المتمثل لهذا النشاط في العديد من الأنشطة الاخرى، سيساهم في توفير حلول جزئية للعديد من المشاكل الاقتصادية، مثل الفقر والبطالة ومستويات الأسعار، وتحقيق نوع من النمو الاقتصادي وتقليل عجز الميزان التجاري وتشجيع الاستثمار في انشطة تعتمد عليه كمدخل انتاج.
- العمل على توفير بنية تحتية وحوافز تشجيعية مع ضمان أن تنعكس هذه الحوافز في تكاليف الانتاج الحيواني، وليست أرباحاً فقط لمالكي تلك المصانع من خلال الرقابة وضبط الاسعار لهذا المنتج الاستراتيجي الهام، حتى نضمن أن تتحقق نتائج ايجابية لهذا القطاع.
- ضرورة تفعيل جميع القرارات التي تتعلق بحماية المنتج الوطني وخاصة الأعلاف.
- ضرورة متابعة موضوع الاسترداد الضريبي للأعلاف، حيث أن الأعلاف تشكل ما نسبته 70% من تكلفة مدخلات الانتاج للثروة الحيوانية.
- ضرورة ضبط مصانع الأعلاف جودتها للأعلاف المنتجة حيث العديد من المزارعين يقومون برفع شكاوى كيدية على مصانع الأعلاف بسبب مشكلة عدم قدرة الأعلاف على ايصال الوحدة الحية إلى الوزن المطلوب مقارنة بالأعلاف الاسرائيلية التي تقوم بذلك.

تحليل النتائج:

تعتبر صناعة الأعلاف من الصناعات التي لها أثر مضاعف في الاقتصاد الفلسطيني حيث أن تقليل تكاليف مدخلات الانتاج يساعد في:

- تقليل تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي توفيرها للمزارع بسعر أقل في مجال انتاج الثروة الحيوانية.
- انعكاس تقليل أسعار الأعلاف سيكون في تقليل أسعار الثروة الحيوانية ومنتجاتها من لحوم وبيض وألبان وبالتالي التأثير على اسعار المستهلك.
- انخفاض اسعار مدخلات الانتاج مع توفر فائض في الطلب يساعد في توسع هذه الصناعة من خلال زيادة في حجم المصانع الموجودة، وهذا يساعد في الاستفادة من ميزة وفورات الحجم في تقيل تكاليف انتاج الوحدة الواحدة وزيادة ارباح المصانع.
- توسع هذه الصناعة يساهم بتوفير فرص عمل مباشرة في صناعة الأعلاف، وغير مباشرة في الأنشطة التي تعتمد على صناعة الأعلاف مثل الثروة الحيوانية والكثير من الصناعات الغذائية.
- التحرر من هيمنة سلطات الاحتلال على جزء من أموال الضرائب الخاصة في استيراد الأعلاف.

معطيات احصائية

إجمالي قيمة الواردات الفلسطينية* المرصودة من سلع مختارة لعام 2017

وصف	القيمة بالدولار $	القيمة بالشيقل* بسعر صرف 3.5
قمح	19,488,771	68,210,697
شعير	13,858,924	48,506,233
ذرة اعلاف	13,791,023	48,268,579
كسبة صويا	6,441,253	22,544,385
كسبة عباد الشمس	915,293	3,203,524
كسبة لفت	134,958	472,352
كسبة ذرة	65,319	228,617
أعلاف تسمين	174,519,436	610,818,026
أعلاف حليب	13,208,550	46,229,926
أعلاف أسماك وطيور الزينة	498,696	1,745,435
المجموع	**242,922,221**	**850,227,775**

المؤشر	القيمة بالدولار	القيمة بالشيقل*
قيمة الأعلاف المصنعة في فلسطين (سلسلة المسوح الاقتصادية:2017)	**88,795,186**	**310,783,151**
مجموع قيمة الأعلاف المستوردة بالإضافة إلى الأعلاف المصنعة محليا (تجارة خارجية وسلسلة المسوح 2017) (فقط الأعلاف)	**277,021,868**	**969,576,538**
الفجوة التي من الممكن التدخل فيها من الأعلاف (الفرق بين القيمتين اعلاه)	**188,226,682**	**658,793,387**

***ملاحظة:** تم تقدير القيم بالشيقل باعتماد متوسط سعر الصرف 3.5 للشيقل مقابل الدولار.

المصادر والمراجع

- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018.** *أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2017.* رام الله – فلسطين.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019.** احصاءات *الحسابات القومية، 2018.* رام الله – فلسطين.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018.***إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطيني، 2017.* رام الله – فلسطين.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019.** *احصاءات العمل، 2018.* رام الله – فلسطين.
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018.** *احصاءات التجارة الخارجية، 2017.* رام الله – فلسطين
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2018. رام الله، فلسطين.**
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018.** النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر) . رام الله – فلسطين.